



وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على عدد من التوصيات لمعالجة قضية الانفلتات المروري والوفيات الناتجة عنه وقرر إحالتها إلى لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية لإعداد تقرير بشأنها خلال 3 أشهر. وشملت التوصيات قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون مروري جديد إلى المجلس يواكب التطورات الحالية وتنظيم المخالفات بشكل فعال وبراءة الندرج في العقوبة لتحقيق الردع وتنظيم المواد المتعلقة بالدرجات الهوائية من ناحية تعريفها وتنظيم سيرها. وأشارت التوصيات إلى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العامة ووزارة البلدية لوضع الحلول لمشكلة الاختناقات المرورية. وأوصى المجلس بتنظيم سير سيارات النقل العام في حارة واحدة فقط وضبط حالة الفوضى التي يمارسها قانون المركبات بسبب تجاوزهم لقوانين المرور وعدم مراعاة قواعد السلامة وزيادة أماكن انتظار الركاب ومحطات الانتظار لتفعيل النقل الجماعي بشكل أكبر. وجاء في التوصيات ضرورة أحكام القضاة المرورية على سيارات الأجرة وسيارات الأجرة الجوالمة. وذلك بإصدار لائحة تنظم أماكن توقفها وجودة الخدمات التي تقدمها للجمهور وحركة مرورها في الطرقات ولائحة خاصة تنظم حركة درجات توصيل الطلبة. ودعا المجلس الحكومة إلى إعادة النظر في شروط منح رخص القيادة للوافدين لحثهم على استخدام وسائل النقل العام مع مراعاة كل الاشتراطات الخاصة بمنح الرخص. مع البحث على إعادة النظر في ساعات بداية وانتهاء العمل في القطاع العام بالدولة لتخفيف حالة الازدحام المروري في فترة الذروة. وأكد المجلس على ضرورة تعديل قانون الجزاء الكويتي بحيث يتم تغليظ العقوبة على جريمة القتل العمد إذا كان قد حصل نتيجة زعزعة أو القيادة تحت تأثير المخدرات والمسكرات ونتيجة إخلال حسيب بصول قيادة المركبات. مع إلزام وزارة الأشغال العامة والمقاولين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع الطرق بوضع خطط ودراسات تتعلق بانسيابية الحركة والأمان أثناء تنفيذ الطرق البديلة والتي تظل لسنوات من الاستخدام حتى انتهاء المشاريع. وأوصى المجلس بزيادة ممرات وجسور المشاة خاصة في الأماكن التي تشهد حركة مرور كثيفة وتزليل ركاب. وحث وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية على إقامة ممرات آمنة أمام جميع مدارس الكويت بعد ازدياد حوادث الدهس التي حصلت أمام مدارس. وأشار إلى ضرورة إلزام وزارة الأشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون الإسكان بإقامة مسارات خاصة لركبي الدرجات الهوائية وكذلك للمشاة بجميع المشاريع الجديدة للدولة. واقترح مجلس الأمة زيادة عدد الكاميرات في الشوارع والتقاطعات لرصد المخالفات ولحفظ حقوق الأفراد أثناء الحوادث إضافة إلى استئصال النظر في الاقتراحات المقدمة بهذا الشأن. بعد ذلك ناقش المجلس اتفاقية المنفعة المقسومة التي أبرمت بين الكويت والسعودية وإحالتها إلى لجنة الشؤون الخارجية ثم ناقش الاستعدادات الحكومية للأوضاع الإقليمية في جلسة سرية. وإلى التفاصيل:

نايغ الجلسة: ماضي الهاجري - سامح عبدالحفيظ - سلطان العبدان - بدر السبيعي

المجلس ناقش اتفاقية «المقسومة» وأحالها إلى «الخارجية»



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونايف المرداس وأنس الصالح وعيسى الكندري والأمين العام علام الكندري (هاني الشمري)



عبدالله الكندري



محمد هايف



فراج العرييد وشعيب الموزيري



نايف المرداس



صفا الهاشم ومحمد الجبري وأسامة الشاهين



علي الدقباسي



صلاح خورشيد



مبارك الحريص



أحمد الفضل خلال الجلسة



بدر الملا وعدنان العبدان وعبدالله الكندري وعبدالله فهام ومبارك الجحرف



محمد الدلال



فيصل الكندري



فيصل الكندري



فيصل الكندري



فيصل الكندري

الاقامة وربما يقومون بأعمال مخالفة تشكل اختراقاً أمنياً واجتماعياً وحوادث كثيرة بسبب استخدام الهواتف ولا يوجد تطبيق للقانون، ويجب أن يكون هناك تنظيم ومسارات خاصة للدراجات. عبدالله الرومي: لدينا فوضى مرورية وتسبب من رجال المرور وشوارعنا تشهد رعونته واستهتاراً، وأصحاب الدرجات يجب أن تخصص لهم ساعات خلال العطل لممارسة هواياتهم أو حارات خاصة بهم، و«المتشفيط» يحصل تحت نظر رجال الأمن وهناك حماية بالواسطات، واعتقد أن الحل ليس بتشديد العقوبة بل بتهيئة سبل وطرق الأمان. محمد الدلال: وفاة عبدالعزیز الجعيري وسعد السبيعي وعبدالعزيز وغيرهم ممن تضرر بسبب حوادث الطرق، لأن لديها البيانات، لذلك إذا لم يبادر الأعضاء بطلب عقد جلسة فلن تفعل الحكومة شيئاً، لا بد أن يكون هناك حدود في العقوبة بحد أقصى 3 سنوات، وحد أدنى ستة، جسر جابر هل أحد يتصور أن يصير حادث مميت في جسر جابر، الحكومة ليست جادة في هذه الحالة واليوم بعد نهاية الجلسة لن يحدث شيء، إلا فقط في أسبوع المرور والحماية الناس غالية، ما دور الحكومة في هذا الأمر؟ الداخلية ليس لديها شيء فانا متشائم من عمل الداخلية ككل. صالح عاشور: على وزير الداخلية تحويل جزء من ميزانية التوعية للتوعية المرورية والالتزام بالقواعد المرورية، في كل دول العالم هناك حارات ومسارات واضحة للمشاة وبسبب سوء التخطيط هنا وأخرها جسر جابر الذي أفتتح قريباً الحكومة تتحمل جزءاً من مسؤولية عدم تخصيص أجزاء من الطرق تتعلق بالرياحية. هل بالإمكان ضبط المرور في الكويت؟ نعم في حال إذا لم يتدخل المسؤولون من الوزراء والنواب بالواسطة في المرور لأن هناك كما كبيرا من المخالفات تذهب بسبب الواسطة، وعلى وزير الداخلية عدم الموافقة على الاستثناءات على الرخص القيادية سواء من الوزراء أو النواب أو من المتفادين الشيوخ أو غيرهم، هناك تدخل من المسؤولين ويجب على رئيس الحكومة إعطاء تعليماته للوزير بعدم الاستثناءات. في السابق كانت تُمنع سيارات الإسعاف لا تستطيع الوصول إلى الحادث بسبب الزحام، من يتولى بسبب ضيق الوقت، والزحام يعيق سيارات الإسعاف أن تصل بسرعة. تقاطعات بعض الطرق للمشاة ليست لها آلية، وأيضاً قدمنا باقتراحات وإلى اليوم لم ينظم هذا الموضوع بإنشاء جسور عبور للمشاة، ضبط المرور لا ينظرون المرور. هناك عدم ضبط وربط من الداخلية أدى إلى حصول غيبة في الشارع، نعم نترحم على بعض القادات التي استطاعت ضبط الشارع، فمتى ما كنتم حازمين فيالتأكيد لكل سيستجيب. جانب كبير تتحمله وزارة الداخلية باتخاذ خطوات جادة. صفاء الهاشم: في البداية تعزيزية للمتوفين، الحالة كل يوم تزيد، كل يوم أقرأ القرآن إلى أن أصل لبيتي، كل الملاحظات في كلمة سحرية وهي تطبيق القانون، الموالبيل وحزام الأمان، في عمان والإمارات عندما أقود أخاف أمسك الموالبيل حارات الأمان لا تستخدم إلا للحالات الطارئة. واحترام الدوار لمن يأتي من اليسار، أما أن الأوان، 600 ألف ليس للمواطنين ومليون 300 ألف للمواطنين، نجار له 6 سيارات، قيادات الداخلية هم أصحاب التكايسي أحد أسباب الوفيات المتهورين، أو شركاء لأصحاب التاكسي. إن لم تطبقوا القانون لا طمنا ولا غداً الشر، أرجو أن نخرج من الجلسة وتطبقوا القانون. سعدون حماد: لكي تقضي على المشكلة يجب أن نحني الكفاءات في المرور ونحافظ عليها ومنها اللواء عبدالفتاح

التي تهتم بالهوايات والاحتراف، نحن الدولة الوحيدة التي ليس بها طرق المشاة، والمدن الجديدة، كوبي بيست» من المدن القديمة، لتجعل شوارعنا على المستوى المعاصر، جسر جابر ليس به مضمراً. يجب أن نهتم بالطاقة الخفيفة لكن على الأقل لنحتمي هؤلاء الهوايين حتى نصل بهم إلى الاحتراف. الأموال التي نصرفها في أمور لا تعني بالموالين لنجعلها في أشياء تفيد المواطنين، لكن هناك تنسيق بين الداخلية والأشغال، ولا بد أن تكون الشوارع آمنة في الاستخدام، ولا بد من تعديل قانون الجزاء لتغليظ عقوبة القتل الخطأ، ومشروع حكومي متكامل لقانون المرور يراعي التدرج في العقوبة والردع العام وكذلك تحتاج إلى ثقافة من أجل آرواح الغير، تطبيق القانون على الجميع، لأن لدينا ضباطاً تشد حيلك، هذه «مو شدة حيل» هذا واجب، لا يجب أن نتباهى بأسبوع المرور، ربح الله الجميع ونسال الله السلامة للجميع. مبارك الجحرف: نحن الآن نخرج من بوتنا ونستودع الله على أنفسنا أو عائلنا، الكويت قبل الغزو كانت طرفها من أفضل طرق العالم، لكن أصبحت من سيء إلى أسوأ، لا بد من تطبيق مبادئ السلامة المرورية. الإنسان على آلة خطيرة وهي السيارة وتحتاج لعناية في القيادة، المشكلة ليست مرورية فقط بل في وزارة الأشغال وطرقها السنية، وأيضاً مشكلة «الباجيات» والتشفيط، وأصبحت في حرب وشوارع لا أحد يحترم المرور ولا مبادئ الطرق، إن لم يكن هناك رادع قوي لا تضبط الطرق فلا طمنا ولا غداً الشر. عبدالله الكندري: يفترض ألا نأتي فقط للفضضة، لأول مرة نشعر بالجدية بأن يكون هناك أكثر جدية للتعامل مع المرور وتمنسة الطرق، قانون المرور لا يتم تطبيقه إلا في أسبوع المرور، بعدما يتترك الحبل على الغارب ويترك حزام الأمان والمخالفات المرورية في ظل صمت الإدارة العامة للمرور. خلال 5 سنوات كل 20 ساعة لدينا حالة وفاة بحادث دهس مروري، يتحدثن فقط عن جلب الغرامات وزيادتها وهذا الحل خطير، فلم تزد المشكلة إلا بعد إنشاء هيئة الطرق، زادت الحوادث والوفيات العيب ليس في التشريع لكن في التنفيذ حتى وصلت الكويت إلى رقم 3 والمرتبة الثالثة عالمياً في حوادث الطرق. المرحوم سعد السبيعي كان محترفاً في قيادة الدرجات الهوائية ولديه العديد من الجوائز الدولية والخارجية، فإذا لم يكن هناك تحرك حكومي لتزويد هذه الحالات. أسماء الشاهين: تشرفت بتقديم هذا الطلب وبعض الرملاء لتسليط الضوء على هذه القضية، في كل دول العالم هناك هيئة مركزية لتنظيم العمل المروري ضمن قانون هيئة الطرق أن تخصص الهيئة بتنظيم النقل الجماعي، وبأسف قطع الأشغال بحجة أن هناك هيئة عامة للطرق. كل هذا تقصير ولم نُعط الهيئة صلاحيتها أدى إلى تورط الداخلية (المرور) بأمور إدارية كالإشراف على أسعار سيارات الأجرة. يجب أن يكون 70/30 من النقل لدينا نقلاً جماعياً أو عمومياً وترجعنا على قضية النقل العام، وهذا يعود إلى عدم الارتقاء بهذا القطاع. عبدالله فهام: تشرفت بالتوقيع على طلب عقد هذه الجلسة الخاصة، ربح الله من زهقت روحه على الطرق، الأخ سعد السبيعي تحدثت عنه الكويت كلها وعن رياضته وهذا أكبر تكريم له عندما يذكر اسمه في هذه القاعة.

الافتتاح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيس الجلسة الخاصة اليوم الخميس 9 يناير 2020، عند الساعة العاشرة والنصف والأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتزين والغائبين من دون إذن أو إخطار. مرزوق الغانم: الجلسة خاصة استناداً للمادة 72. البند الأول: الانفلتات المرورية والوفيات الناتجة عنه. عبدالكريم الكندري: يفترض أننا موجودون في المجلس من أجل الاهتمام بالتشريعات في جميع المجالات ليس فقط في الفساد أو الخلل الإداري، الجلسة مخصصة للفوضى المرورية، أتكلّم عن حالات الوفاة التي تعرّضنا كل يوم ونجدها بسبب حادث. عرض الكندري مستندات وأوراقاً تدل على أن الوفيات تسبب تفككتنا عائلياً وفقدان أعضاء، منها عبدالعزیز خالد احمد الجعيري بعد أن أعلنت عن الجلسة طلبت مني امرأة كويتية أن تقابلني وهذا الشخص أنه كان على حارة الأمان ودعمته سيارة بسرعة 180 كم. وشنت بنفسها حملة بأن يقف هذا الموضوع، وهو الحادث التي جاءت بسبب الرعونته، هذه الحالة موجودة في كل بيت لكن لا ننتبه لما يحدث بعدها، ترتبنا الثالث عالمياً في الوفيات بسبب الحوادث ويستهلك منها 3/3 من الناتج المحلي من كفاءة صرفنا عليها. وحكم المحكمة أثبت أن من قام بهذه الجريمة أفرط في السرعة والتفاصيل تؤلم وفي النهاية حصل على حكم 6 أشهر لأن عقوبة القتل الخطأ في حوادث جنح السرعة 3 سنوات، فلا بد من أن يعالج ان جريمة القتل الخطأ تعدل، لأن العقوبة لا تحقق الردع العام فانتفي الخوف من العقوبة، من العلم أن الشخص الذي أخذ العزیز لم يتم القبض عليه، والأمر بات بكل مخالفاته بمعنى أنه قاتل ماجور يمشي في الكويت وقتل ولم يتم الربع العام وما زال متوارياً. هذا خالد ومريم وغيرهم، لا بد اليوم من قصاص، الانفلتات المروري يأتي بسبب عدم احترام القانون. قطع إشارات المرور أمام الدوريات ولا يتم اتخاذ مخالفة، ولماذا تخاف في الخارج ولا تخاف في الداخل. «الحل بسيط، نجتمع مخالفات ونذور أحد يطبخها عليك» والناتجة أولادنا الذين يروحون في الحوادث حتى وصل العدد إلى 450 حالة وفاة حوادث سنوياً ما بين 14 و25 سنة. أفراد الشرطة تتوزع في أماكن من الممكن أن يغيبها مدنيون، نريد أفراد الشرطة بضبطوا، لدينا مليونان رخصة للوافدين والمقيمين، ومليون رخصة للمواطنين، والوافدون يخالفون القانون لأن الوضع سياب، ناهيك عن «الباصات» وسيارات الأجرة بها فوضى يقف في أي مكان من دون لائحة تنظّمها، والجديد الدرجات «الدليفري» حتى صار الشارع الذي يدخل منه مفقود والخارج منه مولود. نعم هذه قضية مهمة وتحتاج إلى قانون جديد يواكب التطور، حتى المخالفات ليست بها ردع ولا تنظم الأمور في الشارع. والمرحوم كابتن سعد السبيعي الذي أوصنا اليوم إلى جلسة ردة الفعل هذه، لأن وفاته لا بد ألا تكون خيراً بل قيمة نضع لها لتكون متفادية لما يحدث بعد ذلك من حوادث. نحتاج إلى قانون مرور جديد لتنظيمه وإلى حل لفوضى النقل العام وفوضى سيارات الأجرة يجب أن يوضع لها حد وفوضى الدرجات النارية نجد لها حلاً، وإعادة النظر في الشوارع والطرق، نحتاج إلى ثقافة الري العام وهناك قانون يجب أن يطبق وعلى الجميع احترامه، لا بد من إعادة النظر في ساعات العمل، هناك مشكلة في الدوام الحكومي وعدم وضوح الرؤية في توقيت الدوام بالقطاع الخاص، وإعادة النظر في منح رخص القيادة للمقيمين، نحتاج إلى لائحة جديدة للرخص، وأن



صفاء الهاشم وماجد المطيري



الرئيس مرزوق الغانم وعيسى الكندري، فهد العفاسي



الشيخ د. أحمد الناصر و صفاء الهاشم



د. غدير أسيري

وجهنى صاحب السمو أن أجمع مع الأمير محمد بن سلمان وأتحدث معه في هذا الخصوص.. فهل تريدون أن أسمع كلامكم وأترك كلام «أبو السلطات»؟

الغانم: اتفاقية «المقسومة» حققت الكثير وحددت سيادة الكويت



محمد الجبري



أنس الصالح والقيادات الأمنية خلال مناقشة قضية الانفلات المروري



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

(موافقة عامة).
توصيات أخرى
1 - إنشاء مسارات خاصة للدرجات الهوائية.
2 - تأمين تفعيل طرق الدرجات الهوائية.
3 - أولوية قانونية في بعض الطرق للمرئاديين.
4 - تغليظ العقوبة على كل المخالفين.
5 - إنشاء مسارات خاصة للدرجات.
6 - تخصيص حارة للدرجات على جسر جابر.
7 - تخصيص مضمار للدرجات الهوائية.
(موافقة عامة)
● مرزوق الغانم: نحن ظالين لآخر الفصل التشريعي وانتخابات في نهاية نوفمبر إن شاء الله.

ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة. استؤنفت الجلسة لمناقشة بند اتفاقية المنطقة المقسومة الساعة الواحدة و43. اتفاقية المنطقة المقسومة وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر: أشكر رئيس مجلس الأمة ومجلسي الشعب على إتاحة جلسة خاصة لمناقشة هذه الاتفاقية.

نحيط المجلس بأن دولة الكويت والسعودية وبتوجيهات سامية من سمو الأمير وخادم الحرمين الشريفين وقعا في 2019/12/24 على اتفاقية تقسيم المنطقة المقسومة والمنطقة المحايدة ومذكرة تفاهم بين الطرفين باستغلال الشروات المشتركة، ونسرب تشديد العلاقات ويراعي عمق وخصوصية العلاقات بين البلدين التي تنطلق من الإيمان بالمصير المشترك والعمق الاستراتيجي الذي تجلت فيه أسمي معاني التلاحم وتحصنت فيه العلاقات بروابط وعرى باعتبارها نموذجا فريدا للأخوة بين الطرفين.

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

ونظرا لتداخل صلاحيات البلدين في المنطقة فقد اتفقا على تقسيم المنطقة على أن تظل الثروة الطبيعية مشتركة، ووفقا لنص المادة السابعة من اتفاقية التقسيم لعام 1965 والتي نصت على أن يتفقا الطرفان على أن يقسم الطرفان وقعت الدولتان بتاريخ 2000/7/2 اتفاقية بشأن المنطقة المغفورة

الموجودة في المرور إذا عرفنا الاسماء نعرف من وراءها من النواب في ظل تواطؤ الوزراء الذين لا ينظرون الى الكفاءات ذلك ينعكس على أرواح الناس في الشوارع نحن نعيش في الوهم ولا نستطيع ان نتعامل مع الفساد معاملة صحيحة ونحن تكسر القوانين بايدينا، والوزير مطالب بإعادة الأمور في نصابها في وزارة الداخلية.
● وزير الداخلية: أشكر المجلس على هذه الجلسة ونترحم على المواطنين المتوفين في طرقنا من مواطنين ووافدين، في القريب العاجل قانون المرور انتهى وفي مراحله الأخيرة وسيكون رادعا جدا لكل مهمل أو مقصر والمستعدين وأصحاب الرعونة. هناك تطبيق للقانون وضبط وربط في الوزارة وانتقالات الواسطة وغيرها لن تكون موجودة في وزارة الداخلية.
● جمال الصايغ (وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور): تم عرض فيديو يتضمن صوراً وفيديوهات لسيارات تقوم بالتخبط.
● أحد قيادات إدارة المرور: 3 ملايين سنويا مخالفت مرورية 8/ مباشرة و20/ غير مباشرة، السلوك المروري سيئ، 2247777 مركبة. 639567 رخصة كويتية. 746706 رخص للمقيمين. 1404273 المجموع العام.
نحن بصدد إعداد مشروع يحاكي كل هذه الملاحظات، ويحاكي الفكر الموجود ويراعي الشروات المشتركة، ونسرب تشديد العلاقات ويراعي عمق وخصوصية العلاقات بين البلدين التي تنطلق من الإيمان بالمصير المشترك والعمق الاستراتيجي الذي تجلت فيه أسمي معاني التلاحم وتحصنت فيه العلاقات بروابط وعرى باعتبارها نموذجا فريدا للأخوة بين الطرفين.

العبث في وزارة الداخلية شاهدناه واسبابه بعض أعضاء مجلس الأمة والمشكلة عدم الاستقرار في الوزارة وممارسة الكفاءات في الوزارة، الأقسام هناك خطوط ساخنة واتصال مباشر مع الجمهور، كم مرة أبلغنا عن «لغات»، تكثر فيها الحوادث ولم يهتم بها المسؤولون وخاصة في الفردوس.

الرؤية في الدولة هناك وافدون يستخدمون 2,7 ضعف المواطنين وهذا مكسب لتكاسي الجواله وتحت الطلب.
● محمد هايف: يجب ان تكون

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

تقوم الحكومة بتقديم مشروع قانون المرور الجديد يواكب التطورات ويراعي التدرج في العقوبة.
2 - تشكيل لجنة مشتركة من الأشغال والداخلية والبلدية. تنظيم سيارات النقل العام في حارة واحدة فقط.
4 - إحكام القبض المرورية على سيارات الأجرة الجواله ولائحة خاصة بتنظيم حركة الدراجات التي تقوم بتوصيل الطلبات.
5 - إعادة النظر في شروط فتح رخص القيادة للمقيمين.
6 - إعادة النظر في ساعات بداية العمل.
7 - تعديل قانون الجزاء لتغليظ العقوبة بالقتل الخطأ.
8 - إلزام الأشغال والمقاولين بوضع خطط ودراسات تتعلق بانسيابية الحركة.
9 - زيادة مرعات وجسور المشاة.
10 - قيام الداخلية بالتنسيق مع التربية بإقامة مرعات آمنة أمام جميع المدارس.
11 - إلزام الأشغال بإقامة حارات للدراجات.
12 - زيادة عدد الكاميرات في الشوارع.
13 - استعجال النظر في الاقتراحات القائمة في هذا الشأن.
● عبدالكريم الكندري: الاقتراح هو اقتراح نبائي لكن التوصية للمجلس بالاستعجال وافق المجلس على التوصيات واحالتها مع الطلب الأول للجنة.

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

خطمكم معالجة الطرق، زحمة الشوارع فتوقفت الدوامات والمدارس وتوقفت وبرمجة الإشارات المرورية وتحديدا بالنسبة للطرق السريعة، لا بد من مراجعة رخص القيادة فمليونان لرخص عدد غير بسيط فيجب مراجعة رخص القيادة.
وقعنا مجموعة من التوصيات ووفقا لتوصيات خاصة برياضة الدرجات لا يمكن ان نفعّل إلا بإجراء عملي ولذلك اقترح ان تحال المداخلات والتوصيات الى لجنة الداخلية والدفاع لتقديم تقرير عملي يعرض على المجلس والا فلا يوجد حل عملي.
● خالد العتيبي: هذه حرب شوارع عندما ترى حارة الأمان تحولت إلى حارة خطر، هناك قصور تشريعي وأمني وتنظيمي.
نعلم ان هناك مهام صعبة على رجال المرور وهناك منهم من يتعرض لحوادث فلا يوجد تعويض مجز لهم، وافدون ورخص قيادتهم، هناك رخص بالمال لا توجد لها قاعدة بيانات في الإدارة العامة للمرور، إما عن طريق الرشوة أو عن طريق الرزوير. وحلها سهل جدا أنه في حالة انتهاء تاريخ رخصة القيادة يجب التأكد لها لها قاعدة بيانات أم لا.
خاصة بالنسبة للمشاحنات.
● عدنان عبدالصمد: القضية تتعلق فقط بوزارة الداخلية بل بتعديل القوانين وتطبيق القوانين وهناك نزاعات بين هيئة الطرق والداخلية يجب أن تحسم، ويجب أن يكون لدى الوزارة مكتب للدراسات يتم العمل بموجبها وكذلك تعديل العقوبات فلا يعقل ان عقوبة اجتياز الإشارة الحمراء 50 ديناراً ويجب ان تكون وزارة الداخلية هي التي تتحقق من مشاريع الطرق ويبحث الاسباب التي تؤدي الى زيادة الحوادث في أماكن ونقاط محددة تمهيدا لمعالجتها، ويجب ان تكون هناك لجنة باصحاب الخبرات.
● محمد المطير: القضية لا تخص وزارة الداخلية فقط بل دور الحكومة في توجيه المواطن والتثقيف المروري، كذلك من خلال التخطيط للمدن، والقوانين لدينا منها ما يكفي، ولكن المشكلة أن ثقافة أهمية حياة الإنسان ليست موجودة لدى الحكومة، وحل مشكلة الدراجين يمكن وضع مضامير خاصة لهم في كل المناطق وهناك مشكلة الغرق التي تحصل في كل صيف ويجب ان يوفر منقذون على الشواطئ وفي ذلك فرص عمل للشباب الكويتي، وكان المقترح ان تكون مختلف الجهات حاضرة الجلسة اليوم لان القضية سياسة وثقافة عامة، ولن أسمح بحالة وفاة عند الشاطئ غرقا.
وأي شخص يموت غرقا في الشواطئ في الصيف سوف استعجب رئيس الوزراء.
● أحمد الفضل: لا بد أن نفتح أبوابا أخرى لحل جميع الحالات، المرور يعاني من مشكلة تهور في القيادة، ومشكلة الإدارة والحزم وإدارة الازدحام، السلوك ينتج عنها حالات دهن او تصادم ناتجة عن التهور، باني سنغافورة اول ما تبنى تبني قانون المرور، وهناك

هناك قانون مرور قبل عام 1990 كان يشدد على منح الرخص ويجب تفعيله لأن أصحاب العمل مسؤولون عن نقل العمال الذين يعملون لديهم من خلال تفعيل النقل الجماعي، وكذلك سرعة تفعيل العقوبة وتطبيقها حتى تكون رادعة، ونحتاج الى استمرارية في تطبيق القانون.
بأصوات النقل الجماعي تجرأ وتدخل المناطق السكنية لابتعاد عن الزحمة، وتجمع الوافدين في مناطق اسواق الكويت، وهي لم تُردع، وجرأة قاندي السيارات الانشائية، الوافدون تجرأوا على القانون بسبب عدم تطبيقه، يجب ان يكون هناك حزم في تطبيق القانون.
● حمدان العازمي: نتحدث عن قضية من أهم القضايا، المشكلة ليست في القوانين لكن المشكلة في تطبيق القوانين، اول ما يصدر القوانين يتفعلون معها في البداية وبعد ذلك يجمدون القانون.
الداخلية مشاركة بعدم تطبيق القانون، وكذلك وكيل الوزارة والنواب، ولكل مشارك، وهناك استهتار وفي قبول الواسطة، طريق الوفرة حصد أرواحا كثيرة وايضا طريق صباح الأحمد حصد أرواحا كثيرة، ولا توجد عليه الا دورية واحدة نعرف ان هناك نقصا بالأفراد في المرور.
● رياض العدساني: سبب المشكلة هي سوء الطرق وعدم التقيد بقواعد المرور والطاقة الاستيعابية وكثرة الرخص وبعضها كان بها تزوير، فيجب الضبط والحزم في تطبيق القوانين.
أكثر الأمور تأثيرا في الحوادث انشغال البعض بالهاتف النقال ويجب الحزم في تطبيق القانون فهي ثقافة عامة ويجب تطبيق القانون وإضافة تشريعات جديدة وعدم الواسطة، ونسبة الإحصائيات فلا توجد نسبة صحيحة، الولايات المتحدة أكثر الحوادث سببها الخمر، أرواح الناس ليست لعبة تنظيم «التاكسي» في كل الدول المتطورة هناك حارات لسيارات الأجرة.
لدينا تعارض مصالح في أكثر من جهة، مثلا الداخلية والإطفاء، فهناك سيارات تاكسي عند بعض رجال الداخلية.
● عمر الطيباني: 10 آلاف شخص وقع عريضة بها مطالب، فهل هذا العدد لا يعني لك شيئا يا حكومة؟! طريقة تأسيس هذه الأندية صارت بشكل غير منظم الانتخابات صارت بالسر وإشهار الجمعية العمومية بالسر. فلو كانت هذه الجمعيات تدار من أصحاب الاختصاص لما وصلنا الى هذه المشكلة اليوم، أطلب الحكومة بإصدار قرار بتخصيص مضمار كبير ويسمى باسم مرحوم سعد السبيعي. جسر جابر أصبح يسمى طريق الموت أيضا، نطالب بلجنة من الداخلية والبلدية والأشغال لحل مشاكل الشباب في هذه الهواية.
● عبدالوهاب البايطين: وجهت سؤالاً برلمانياً بشأن الحوادث المرورية وأتمنى الإجابة بالإحصائيات بهذا الشأن، وهناك حالات دهن أمام المدارس وما

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.

السيادة الكاملة لكل دولة لكل قسم منذ عام 1965 خط التقسيم خط حدود نهائي بين البلدين وضمان حقوق كل طرف في الثروة ضمن المنطقة وهو ملزم لكل الطرفين. تم إبرام اتفاقية الحدود بين البلدين بتاريخ 2 ديسمبر 1922 ورسمت الحدود البرية بين البلدين وأنشئت منطقة محايدة لكل منهما عليها حدود متساوية على أن يتم اتفاق آخر. في حدود 1949/2/19 وقعت السعودية وشركة أجنبية اتفاقية امتياز حيث تم بموجبها لتلك الشركة إنتاج واستثمار المنطقة وبموجب هذا الامتياز قامت السعودية في 1954 بتخصيص أرض في الزور لتكون مئذنة للتصدير. شركة الزيت العربية اتفاقية امتياز انتهت في 4 يناير 2003 وقامت الكويت بتخصيص أرض في الخفجي لتكون مقرا وميناء للتصدير.



صالح آشور



عبدالله الرومي



صفاء الهاشم



محمد المطير



حمدان العازمي



ماجد المطيري وعدنان عبدالصمد وغدير أسيري



سعود الشويبر



الشيخ د. أحمد الناصر، د. خالد الفضل والفريق الحكومي من منصة الجلسة



د. محمد الحويلة



أحمد الفضل وخالد الشطي



الحميدي السبيعي

